

(مترجمة)

العناوين:

- الصين تدخل الشرق الأوسط
- بريكست يضعف شيئا فشيئا
- السعودية مترددة بشأن استراتيجية الحدائة

التفاصيل:

الصين تدخل الشرق الأوسط

أعلن الرئيس الصيني شي جين بنغ عن خطة تُدعى "النفط والغاز نموذج جيد" لتوفير 20 مليار دولار على شكل قروض و106 مليون دولار كمساعدات مالية لدول في الشرق الأوسط. ففي بكين، يستضيف الرئيس شي جين بنغ منتدى التعاون بين الدول العربية والصين وذلك بهدف زيادة التفاعل في الشرق الأوسط. فشهوة الصين الضخمة للطاقة تقودها لعقد صفقات ثنائية مع الأمم المنتجة للنفط حول العالم. ونادرا ما تدخلت الصين في سياسات الشرق الأوسط، إلا أن إعلان شي مؤشر على الرغبة المتزايدة للتوسع خارجيا. لكن نقص البنى التحتية في الشرق الأوسط يؤثر على الأعمال وقد يخلق عائقا أمام طموحات الصين في مبادرة الحزام والطريق. حيث أقرت الصين الآن حاجتها لأن تكون نشطة بهدف استمرارية هذا المشروع الطموح.

بريكست يضعف شيئا فشيئا

مع بقاء ثمانية شهور فقط على مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، فإن النظام السياسي البريطاني في اضطراب. فعلى الرغم من أن الاستفتاء العام الذي جرى في 2016 أقر بريكست بفارق أغلبية بسيط، فإن الحكومة وحزب المحافظين الحاكم لا يزالون منقسمين كما كانوا دائما. ففي 6 تموز/يوليو، اجتمعت رئيسة الوزراء تريزا ماي مع مجلس الوزراء للخروج باستراتيجية للتفاوض مع الكتلة عن التجارة. فحسب الخطة، فإن بريطانيا والاتحاد الأوروبي سيطبقون بريكست كليا على الخدمات لكن سيطبقونه بشكل مخفف على البضائع مع البقاء ضمن الاتحاد الجمركي. وقد تم تصميم الاقتراح ليرضي أولئك الذين يدعون إلى بريكست خفيف لكن منفصل عن المتشددين من المحافظين. وقال ديفيد ديفيس، المفاوض الأساسي عن بريطانيا في بريكست، إنه قام بالكثير من المساهمات للاتحاد الأوروبي وأنه استقال احتجاجا في 8 حزيران/تموز / يوليو. وفي اليوم التالي، استقال وزير الخارجية بوريس جونسون من منصبه كذلك. وتلقت الاستقالات الانتباه إلى الصدع في حزب المحافظين بين أولئك الذين يريدون تقليل الاضطرابات المحتملة في التجارة من خلال

التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي وأولئك أمثال ديفس وجونسون، الذين يريدون لبريطانيا أن تصبح مستقلة قدر الإمكان. وفي الأسابيع القادمة فإن ماي ستواجه تحديات أساسية بسبب الاستقالات.

## السعودية مترددة بشأن استراتيجية الحدائة

إن سياسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في سعودة السعودية أدت إلى "رحيل المغتربين" وتدهور في الاستثمار الأجنبي. فرجال الأعمال السعوديون يشكون من أن المحليين لا يريدون أن يقوموا بالوظائف "الأقل شأنًا" والتي يؤديها العديد من المغتربين - مما يخلق مشكلة حقيقية للاقتصاد.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر، أظهر تقرير أعده معهد التمويل العالمي تدفقاً كبيراً لرأس المال إلى الخارج في 2017 بقيمة 101 مليار دولار، ما يشكل حوالي 15% من الناتج المحلي الكلي. وأظهر ولي العهد السعودي نفسه كمحدث للدولة المتراجعة نتيجة التقييدات الاجتماعية المتخلفة - لكنه يصارع لإعادة الثروات المالية للبلاد، في الوقت الذي تعاني فيه السعودية من أزمة ثقة. وبعد تعرض الدولة لضربة نتيجة أسعار النفط، فإن المملكة الآن تعاني من تدهور في الاستثمار الأجنبي ومن مستويات عالية من تدفق رأس المال إلى الخارج بأمر واقع، حيث إن محمد بن سلمان كما هو معروف، يحاول أن يجمع القوة وأن يقود مرحلة اقتصادية جديدة. حيث سعى محمد بن سلمان إلى التسريع في عملية إخراج العمال الأجانب، والذين يشكلون حوالي ثلث السكان، من خلال التسريع في إجراء يُدعى بسعودة السعودية - والذي يسعى أساساً لخلق المزيد من قوى العمل المحلية المنتجة. إلا أن رجال الأعمال السعوديين يواجهون صعوبة في جعل المحليين المعتادين على العمل السهل في القطاع الحكومي وعوائد البطالة السخية، يؤدون أعمالهم. حيث تقترح التقارير أن العديد من السعوديين يتوقعون عما يعتقدون أنها وظائف ذات راتب قليل أو ذات شأن منخفض. كما يبدو فإن مشاكل العمالة أثارت الكثير من القلق الذي أشعل الصحف السعودية، الناطقة باسم الحكومة، والتي عادة ما تروي قصصاً عن رفاهية الحياة في المملكة.